



الاجابة النموذجية لقياس الاقتصاد جزائري

الحالة الأولى: أجب بـ " صحيح " أو خطأ " مع تصحيح الخطأ إن وجد على العبارات التالية :

1. الأحباس (الأوقاف) وأملاك الدولة في العهد العثماني أو بما تسمى بملكية البايلك ، تشرف على تسييرها المصالح السياسية .

خطأ : الأحباس (الأوقاف) وأملاك الدولة في العهد العثماني أو بما تسمى بملكية البايلك ، تشرف على تسييرها المصالح الإدارية .

2. كان الاقتصاد الجزائري في مرحلة الاستعمار الفرنسي بأنه إقتصاد إستهلاكي .

صحيح

3. تم تأسيس لجان التسيير الذاتي في المستغلات الفلاحية والمؤسسات التجارية المتروكة من قبل ملاكها في الفترة 1962-1966.

صحيح

4. وضعت الجزائر مخططاً حماسياً، يمتد من سنة 1980 إلى نهاية سنة 1984، تضمن هذا المخطط توجيهات صدرت عن المؤتمر

الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980، يعتمد على السياسة اللامركزية.

صحيح

5. إن الهدف الرئيسي لبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ، هو تنشيط الطلب الكلي من أجل خفض البطالة.

خطأ : إن الهدف الرئيسي لبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ، هو تنشيط الطلب الكلي من أجل تحفيز النمو وخفض

البطالة.

حل الحالة الثانية: عرف المصطلحات التالية بدقة :

- العشور : وهي ضريبة تفرض على الأراضي الزراعية، قيمتها تحدد حسب نوعية الأراضي وكمية الإنتاج.

- حماية التجارة الخارجية : تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية

ضد المنافسة الأجنبية.

- المرض الهولندي : ويعرف في علم الاقتصاد، بأنه العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض

قطاع الصناعات التحويلية.

- إنخفاض العملة : هذا تخفيض يكون خارجياً.

- برامج التثبيت : و برنامج يرتبط بصندوق النقد الدولي ، يتكون من حزمه من الإجراءات الهادفة إلى تصحيح الاختلالات النقدية والمالية

وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي السائدة في الدول النامية لتحقيق مستوى معين من الأداء الاقتصادي ، أو العمل

على تحسين ذلك المستوى وإعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق الحر.

حل الحالة الثالثة:

المخطط الخماسي الأول 1980-1984: يركز كثيراً على الإقتصاد في إدارة المارد النادرة، خصوصاً رأس المال، كما يركز أيضاً على ضرورة

تحسين الإنتاج والإنتاجية، ويسعى إلى تحقيق التوازن الصناعي بين الفلاحة والري والصناعة والنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة،

والمردود الاقتصادي وتلبية الحاجات الإجتماعية من جهة ثانية، وقد حدد المخطط أهداف أخرى نذكرها في:

✓ تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر، عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية، تخفيض حجم الديون

الخارجية، وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.

✓ تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة.

✓ تكيف بنية الاستثمارات القطاعية، بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية وإمتصاص التأخر الكبير المتراكم، في بعض القطاعات، وتوفير شروط إستعمال أحسن لقدرات الإنتاج وتطويرها.

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989: في النصف الثاني من عشرية الثمانينات، وضعت السلطات الجزائرية مخطط خماسي ثاني، وقد شكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وكان هذا المخطط يهدف إلى تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة والوسائل الممكن تعبئتها وإدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأجل، وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تتحقق من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ومواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمار، وكذا المحافظة على الاستقلال الاقتصادي وإستقلالية قرارات الدولة لاسيما في التوازنات المالية والخارجية.

2. ماهي الدوافع الخارجية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد (الإيرادات) سنة 2000.

الدوافع الداخلية: هذه الظروف في حقيقة الأمر تتعلق بالاقتصاد الجزائري، وبما أن الاقتصاد الجزائري إقتصاد لا يتسم بالتنوع في قطاعاته وتتركز صادراته على النفط، هذا ما جعل الإيرادات النفطية تستحوذ على النصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي.

3. تناول بإيجاز أهم البرامج الإصلاحية التي أنهتها الحكومة الجزائرية من سنة 1990 الى غاية سنة 1999؟

1- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1989-1994: رغم قيام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات والرغبة في إجراء التغييرات خلال الفترة 1986-1989 كان من وراءها تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي إلا أن الأوضاع بقيت على حالها، هذا ماأستوجب الاستئجاد بالهيئات الدولية والمتمثلة في الصندوق النقد الدولي لمرافقة الدولة في إحداث التغييرات المناسبة، وهذا بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي بين سنة 1986 وسنة 1989 قامت الجزائر بتوقيع مجموعة من الإتفاقيات خلال الفترة 1989-1994 مع الصندوق النقد الدولي.

2- برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي 1995-1999: بعد تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي بنجاح، حررت الجزائر خطاباً جديداً للنوايا تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي الجزائر القيام به، وتمت الموافقة عليه بإبرام إتفاق التمويل الموسع للفترة الممتدة من أيار 1995 إلى أيار 1998، وتمثل أهداف والإطار الاقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995-1998 فيما يلي:

✓ تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد إستيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4%.

✓ مقارنة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر.

✓ خفض العجز في الحساب الجاري الجزائري من 9.6% من الناتج المحلي الخام سنة 94/ 95 إلى 2.2% سنة 97/98.

- **الاتجاه الثاني : تبني الاختيار الاشتراكي،** و الذي تم التأكيد عليه في مؤتمر الصومام 1956، و في ميثاق طرابلس 1962 ، و في ميثاق الجزائر 1964 الذي يتبنى الاشتراكية و يرفض تطبيق النظام الرأسمالي، و هكذا ظهر الدور القيادي للدولة في التنمية، و ازداد الاقتناع بأسلوب الإنتاج الاشتراكي، و بفعاليته في تحقيق الأهداف التالية التي يحددها ميثاق 1976.
 - **الاتجاه الثالث التخطيط:** أكد برنامج طرابلس سنة 1962 على أهمية التخطيط في تنظيم الاقتصاد الوطني، و جاء هذا التأكيد مرة أخرى في ميثاق الجزائر بتاريخ 15 أفريل 1964، ليحدد دوره الحيوي في تحقيق التغيرات الكمية و النوعية في سير انجاز المهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي، و في نفس السياق، حدد الميثاق الوطني الذي صادق عليه الشعب سنة 1976، دور التخطيط في تحديد أكثر عمقا و وضوحا، و وضعه في إطار التوجيهات الرئيسية لسياسة التنمية.
 - **الاتجاه الرابع:** إنشاء دواوين و شركات وطنية سواء لمراقبة جديدة لبعض النشاطات أو تطورها مثل ديوان التجارة أو الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات؛ من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات (Sonatrach) في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في سنة 1964، شركة (SNS) المتخصصة في قطاع صناعة الحديد سنة 1964، وشركة (SOMEA) المتخصصة في الصناعة الميكانيكية و الطائرات.
 - **الاتجاه الخامس :** إتخاذ الدولة إجراءات سياسية تاريخية هامة متمثلة بصفة خاصة في التأميمات التالية:
 - ✓ تأميم جميع أراضي المعمرين و جميع الأملاك الشاغرة، و تطبيق نظام التسيير الذاتي طبقا لتنظيمات مراسيم مارس و أكتوبر 1963 و ديسمبر 1968.
 - ✓ تأميم جميع أراضي المعمرين سنة 1963 وأصبحت تسيير ذاتيا.
 - ✓ تأميم المناجم في ماي 1966 من دون المحروقات، و قد عكس إنشاء مجمع سونا طراك في سنة 1963 و المكلف باستئاف الإنتاج البترولي و الغازي للبلد و إنشاء البنك الوطني الجزائري هذه الإرادة السياسية لتلك الحقبة و الرامية إلى المضي نحو تحقيق التشييد الاقتصادي لبلد سجل تأخرا كبيرا كان يجب ملأه بسبب الفترة الاستعمارية الطويلة.
 - ✓ تأميم جميع البنوك الأجنبية والنظام البنكي سنتي 1966 و 1967 مع إنشاء البنك المركزي في 13/12/1962.
- 2. ماهي الدوافع الخارجية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد (الإيرادات) سنة 2000.**
- الدوافع الخارجية:** يمكن حصرها في الآتي :
- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية : تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.
 - رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية في الدول النفطية : لم تكن الجزائر صاحبة فكرة إنشاء صندوق سيادي بل سبقتها عدة دول، فصندوق ضبط الإيرادات الجزائري يصنف ضمن الصناديق الحديثة نظراً لأنه أنشئ سنة 2000.
- 3. تناول بإيجاز أهم البرامج الاقتصادية التنموية التي أنتهجتها الحكومة الجزائرية من سنة 2001 الى غاية سنة 2019؟**
- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل التأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب فهي ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.
 - برنامج دعم النمو (2005-2009): يعتبر برنامج دعم النمو هو برنامج مكمل للإنعاش الاقتصادي، ويهدف إلى انجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة، وذلك عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات الإنتاجية، وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية ثانية في

أفريل 2004 وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي ثاني يشمل الفترة 2004-2009 ويهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي.

-مرحلة سياسة التحول من الربع إلى القيمة المضافة (2010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني وتعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحتوي برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ورد في بيان السياسة العامة على ستة محاور وهي كالتالي :

- التنمية البشرية؛
 - المنشآت الأساسية؛
 - تحسين الخدمة العمومية؛
 - التنمية الاقتصادية؛
 - مكافحة البطالة؛
 - البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال
 - المخطط التنموي الخماسي الثاني 2015-2019 : يهدف إلى تحقيق:
 - العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
 - تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
 - استحداث مناصب الشغل؛
 - استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
 - إبلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
 - ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
 - تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار و القروض...الخ؛
 - عصرنه الإدارة الاقتصادية و مكافحة البيروقراطية و إطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
 - العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام و الخاص محلي أو أجنبي.
-